بنية النظام السياسي في جمهورية المالديف

تيسير ابراهيم العبد أبو جمعة

طالب دكتوراة- كلية الدراسات الآسيوية العليا- جامعة الزقازيق

أ.د/ عبد الهادى العشرى

الملخص

يرجع تاريخ تكوين جزر المالديف ككيان سياسي بشكل عام إلى فترة التحول إلى الإسلام في القرن الحادي عشر، مما جعل جزر المالديف واحدة من أقدم الدول الصغيرة الباقية في العالم، على عكس معظم البلدان الأخرى في المنطقة، كذلك لم تكن جزر المالديف خاضعة للهيمنة العلنية للقوى الأجنبية.

ويرجع ذلك على الأرجح إلى مشاكل الإبحار في البحر حول الجزر وداخلها، لأنه بدون مستوى عالٍ من المعرفة بمخاطر الشعاب المرجانية والبحيرات الضحلة، غالبًا ما يتم تحطيم السفن أو تأريضها.

تمكن البرتغاليون من حكم جزر المالديف لمدة (١٧) عامًا في منتصف القرن السادس عشر. وسرعان ما تم إحباط هيمنتهم من خلال حرب عصابات بمساعدة "راجا كانانور" فيما يعرف الآن بالهند. ثم حكم العديد من السلاطين جزر المالديف دون عوائق، حتى أبرم السلطان محمد معين الدين اتفاقية مع البريطانيين في عام ١٨٨٧. جعل البريطانيون، الذين امتدت إمبراطوريتهم في جميع أنحاء جنوب آسيا، جزر المالديف محمية بريطانية مقابل دفع الجزية.

على مدى فترة طويلة من تاريخهم، تجربة جزر المالديف فريدة من نوعها كنظام الدولة المناسب للتكوين الجغرافي للجزر وتوزيعها من السكان، حيث إنه منحت الوحدة الثقافية والدينية الشعب المالديفي شعور قوي بالهوية كأمة متميزة للتنظيم القديم.

تأثرت الدولة المالديفية في القرون الوسطى ومؤسساتها بشدة بتقاليد المملكة البوذية التي استمرت لألف عام على الأقل، وقوانين وممارسات المملكة الإسلامية من القرن الثاني عشر فصاعداً.

وقد مر النظام السياسي في جمهورية المالديف بعدة مراحل، ومحطات تاريخية شكلت قفزة نوعية في هيكلة النظام السياسي الحالي، حيث ان جمهورية المالديف قد قامت بتعديل الدستور عدة مرات، منذ نشأة اول دستور في المالديف، وذلك في سياق الانتقال من حكم السلاطين إلى الحكم الجمهورية وإعلان دستور جديد وهو "دستور عام ٢٠٠٨"، والذي شكل مرجعاً أساسياً لعلاقة مؤسسات الدولة بالمجتمع المالديفي وحدد هيكلية النظام السياسي وآليات تغييره.

الكلمات المفتاحية:
جمهورية المالديف- النظام السياسي- دستور عام ٢٠٠٨.

Abstract:

The formation of the Maldives as a political entity generally dates back to the period of conversion to Islam in the eleventh century, which made the Maldives one of the oldest surviving small states in the world. Unlike most other countries in the region, the Maldives was not subject to the overt domination of foreign powers.

This is likely due to problems sailing at sea around and within islands, because without a high level of knowledge of the dangers of coral reefs and shallow lagoons, ships are often wrecked or grounded.

The Portuguese managed to rule the Maldives for 17 years in the mid-16th century. Their dominance was soon thwarted by a guerrilla war with the help of “Raja Kananur” in what is now India. Several

sultans then ruled the Maldives unhindered, until Sultan Muhammad Muinelddin concluded an agreement with the British in 1887. The British, whose empire extended throughout South Asia, made the Maldives a British protectorate in return for tribute.

Over a long period of their history, the Maldives experience is unique as a state system appropriate to the islands' geographical composition and distribution of population, as it has given the Maldivian people's cultural and religious unity a strong sense of identity as a distinct nation of the ancient organization.

The medieval Maldivian state and its institutions were heavily influenced by the traditions of the Buddhist kingdom that lasted for at least a thousand years, and the laws and practices of the Islamic kingdom from the twelfth century onwards.

The political system in the Republic of Maldives has gone through several stages, and historical stations that constituted a qualitative leap in structuring the current political system, as the Republic of Maldives has amended the constitution several times, since the establishment of the first constitution in the Maldives, in the context of the transition from the rule of the sultans to the rule of the Republic and the declaration of A new constitution, the 2008 constitution, which constituted a basic reference for the relationship of state institutions with Maldivian society and defined the structure of the political system and mechanisms for its change.

key words:
Republic of the Maldives - Political Regim - Constitution of 2008.

المقدمة

تقع جزر المالديف بالقرب من الطرف الجنوبي الغربي لشبه القارة الهندية، وتتكون دولة الأرخبيل من (١١٩٢) جزيرة، بمساحة تقدر بـ (٩٠) ألف كيلو مربع، يعيش في ٢٠٠ جزيرة منها السكان، فيما الباقي تستخدم للزراعة والسياحة. وقد خضعت جزر المالديف ما يقارب من الـ (٧٨) عاماً بوصفها محمية بريطانية، وقد استقلت في عام ١٩٦٥، حيث حصلت جمهورية المالديف على الاستقلال بموجب اتفاقية موقعة مع المملكة المتحدة بعد إلغاء نظام السلطنة، وقد تم إعلان النظام السياسي للمالديف كجمهورية، بعد إجراء استفتاء وطني في مارس من العام ١٩٦٨.

وقد مر النظام السياسي في جمهورية المالديف بعدة مراحل، ومحطات تاريخية شكلت قفزة نوعية في هيكلة النظام السياسي الحالي، وذلك في سياق الانتقال من حكم السلاطين إلى الحكم الجمهورية وإعلان دستور جديد وهو "دستور عام ٢٠٠٨"، والذي شكل مرجعاً أساسياً لعلاقة مؤسسات الدولة بالمجتمع المالديفي وحدد هيكلية النظام السياسي وآليات تغييره.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أن النظام السياسي لجمهورية المالديف قد مر بمراحل تطور متعددة ومتنوعة، وأن هناك محطات شكلت نقلة نوعية في تشكيل بنية هذا النظام وصولاً إلى صيغته الحالة والتي تبلورت معالمها مع انتقال الدولة من الحكم السلطاني إلى الحكم الجمهوري، وهو ما يطرح السؤال الرئيس الآتي:

ما بنية النظام السياسي لجمهورية المالديف؟

ويتفرع من السؤال الرئيس بعض الأسئلة الفرعية؛ وهي:

١- ما العوامل التي لعبت دوراً واضحاً في تشكيل بنية النظام السياسية المالديفي؟
٢- ما تداعيات مكونات النظام على آليات صنع القرار؟
٣- هل النظام السياسي لجمهورية المالديف يأخذ طابع الاستقرار ام التغيير؟

أهداف البحث:

- إعطاء صورة واضحة لشكل النظام السياسي لجمهورية المالديف ومراحل التطور لهذا النظام.
- التعرف على طبيعة مؤسسات الدولة وهيكليتها واختصاصاتها المختلفة ودورها في صنع القرار.
- التعرف على أهم المراحل التي لعبت دوراً في تشكيل النظام السياسي لجمهورية المالديف.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن فهم أي سياسة خارجية لأية دولة، يتطلب دراسة المراحل التاريخية لتطور النظام السياسي فيها، وشكل نظام الحكم، وطبيعة المؤسسات القائمة وقدرتها على ضمان حالة الاستقرار داخل الدولة، إضافة إلى محاولة فهم تأثيرات بنية النظام السياسي في جمهورية المالديف على آليات صنع القرار.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي، حيث إن محاولة فهم النظام السياسي تتطلب العودة لاستحضار كثير من المحطات التاريخية، كذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة وتحليل بنية النظام السياسي في جمهورية المالديف، وآليات عمله.

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، بحيث يتناول المبحث الأول مراحل تطور النظام السياسي لجمهورية المالديف، فيما سيتناول المبحث الثاني، مؤسسات النظام السياسي المالديفي وأهم خصائص هذا النظام.

المبحث الأول: مراحل تطور النظام السياسي لجمهورية المالديف

يعود تاريخ بدء العمران، والحياة البشرية في المالديف إلى القرن الخامس قبل الميلاد، وذلك عندما سكنها البحارّة البوذيين القادمين من الهند، وسريلانكا، وقد أسلم

"شَنورازة" سلطان المالديف على يد الرحالة المغربي من أصل أمازيغي "أبي البركات"، وتبعه مواطنوه الذين كانوا يدينون بالبوذية، وبنى السلطان مساجد ومدارس لتعليم الناس دينهم الجديد الذي دخلوا فيه جميعاً.

وبتحول آخر الملوك المالديفيين البوذيين لجزر المالديف إلى الإسلام، سمّى نفسه بالسلطان "محمد العادل" مستهلاً سلالة من ست سلالات إسلامية تتكون من أربعة وثمانين سلطانًا، استمرت في الحكم حتى عام ١٩٣٢، وكانت اللغة العربية من الناحية التاريخية هي اللغة الرئيسة للإدارة هناك، بدلا من اللغتين الفارسية والأردية المستخدمة في الدول الإسلامية القريبة، كما كان رابط آخر لشمال أفريقيا بالمالديف هو مدرسة الفقه المالكي التي سادت في المغرب، وكانت المدرسة الرسمية في تلك الجزر حتى القرن السابع عشر.

حكمت بريطانيا جزر المالديف منذ العام ١٨٨٧، حيث فرضوا على السلطان آنذاك معاهدة اعترف بموجبها بالسيادة البريطانية على الجزر، وقد استمرت بريطانيا صاحبة النفوذ لـــ ٧٨ عاماً بوصفها محمية بريطانية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حصلت جزر المالديف على استقلالها الذاتي على أن تبقى تحت الحماية البريطانية، وتسيير الشؤون الخارجية، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية[١].

الغيت السلطنة عام ١٩٥٣، وتم انتخاب "محمد أمين ديدي" أول رئيس للجمهورية، وقد طرح موضوع السلطنة على الجمعية الوطنية التي صوتت إلى جانب إعادة السلطنة، وبعد ما يقارب من عام، تم تنصيب "محمد فريد ديدي" ابن عم رئيس الجمهورية في فبراير من العام ١٩٥٤ سلطاناً على المالديف، و "إبراهيم ناصر" رئيساً للوزراء[٢].

وفي يوليو من عام ١٩٦٥، حصلت جمهورية المالديف على الاستقلال بموجب اتفاقية موقعة مع الحكومة البريطانية، وخرجت من رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث). وقد انضمت للأمم المتحدة بعد شهرين من استقلالها، وأصبحت العضو (١١٧) فيها، وبعد ثلاث سنوات من الاستقلال أي في العام ١٩٦٨،

جرى استفتاء شعبي، وافق بموجبه الشعب المالديفي على إقامة النظام الجمهوري في الحكم، كبديل لنظام السلطنة الذي كان قائماً. وقد "تم انتخاب رئيس الوزراء "إبراهيم ناصر" رئيسًا للجمهورية، وكان يتمتع بتأييد شعبي واسع نظراً لدوره البارز في مواجهة بريطانيا[٣]، وفي ابريل عام ١٩٦٩، أُطلق على المالديف جمهورية المالديف بعد أن كانت تعرف بجزر المالديف[٤].

وفي العام ١٩٧٥، قام رئيس الجمهورية "إبراهيم ناصر" بإلغاء رئاسة الوزراء، وعزل رئيس الوزراء آنذاك "أحمد زكي"، كما أعلن أنه لن يرشح نفسه لأي ولاية جديدة مع انتهاء فترة حكمه في العام ١٩٧٨، وهو ما حدث فعلاً حيث تم تعيين وزير المواصلات "مأمون عبد القيوم" رئيساً للجمهورية[٥].

وفي مطلع العام ١٩٨٠، جرت محاولة انقلاب، حيث اتهم الرئيس السابق "إبراهيم ناصر" والذي كان يعيش في سنغافورة بها، وقد استدعته الحكومة المالديفية، ولكنه رفض، وأكد نفيه لأي علاقة تتعلق بالانقلاب، وطالب من الحكومة السنغافورية اعتباره لاجئاً سياسياً وهو ما تم، وكذلك في العام ١٩٨٣، جرت محاولة اغتيال للرئيس "عبد القيوم" ولكنها فشلت واستمرت عملية اتهام الرئيس السابق "إبراهيم ناصر"، واستمر نفيه لأي علاقة. وفي ايلول من العام نفسه، جرى استفتاءً شعبياً، نجح الرئيس "مأمون عبد القيوم" بالحصول على (٩٥.٦%) من الأصوات، واستمر في الحكم، وأيضاً في العام ١٩٨٨، تم انتخابه للمرة الثالثة بعد إجراء استفتاء شعبي حصل بموجبه على (٩٦.٤%)[٦].

وفي نفس العام نجا من محاولة انقلابية ثالثة بفضل تدخل قوات هندية خاصة، والتي أُعلن عن بقائها في البلاد حتى يتم القبض على كل المشاركين بمحاولة الانقلاب. وفي العام ١٩٨٥، أصبحت المالديف عضواً في رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث)، وكذلك عضو مؤسس في منظمة آسيا للتعاون الإقليمي "سارك".

صوت البرلمان المالديفي على التحول إلى ديمقراطية متعددة الأحزاب في يونيو عام ٢٠٠٥، وفي استفتاء أغسطس عام ٢٠٠٧ أيد الناخبون اقتراح الرئيس "عبد القيوم" لتحويل نظام الحكم إلى نظام رئاسي شبيه بالنظام الرئاسي للولايات

المتحدة، وآنذاك زعمت المعارضة، والتي تهيمن على البرلمان، أنه تم تزوير التصويت، وهو ما قاد إلى استقالة ثلاثة أعضاء من حكومة عبد القيوم[٧].

وفي أول انتخابات متعددة الأحزاب في البلاد، والتي أجريت في أكتوبر ٢٠٠٨، فاز "محمد نشيد"، وهو سجين سياسي سابق، على الرئيس "عبد القيوم" في الجولة الثانية من التصويت، بنسبة (٥٤٪) مقابل (٤٦٪)، بعد حكم مستبد استمر (٣٠) عاماً للرئيس "عبد القيوم"[٨]. وفيما وصف بالانقلاب، في عام ٢٠١٢، استقال الرئيس "نشيد" من منصبه، وصدر أمر بالقبض عليه بتهم جنائية غير محددة، وعين "محمد وحيد حسن" رئيسًا[٩]. وبعد تدخل أمريكي ناجح، اتفق كل من الرئيس " محمد وحيد حسن" مع نشيد على إجراء انتخابات، وفي ٧ سبتمبر عام ٢٠١٣، أجريت انتخابات رئاسية، وحصل الرئيس السابق "محمد نشيد" على المرتبة الأولى بنسبة (٤٥.٥٪) من الأصوات، تلاه "عبد الله يمين" بنسبة (٢٥.٣٪)، ثم "قاسم إبراهيم" بنسبة (٢٤.١٪)، ثم محمد وحيد حسن بنسبة (٥.١٪).

وكان من المقرر إجراء جولة الإعادة في ٢٨ سبتمبر عام ٢٠١٣، ولكن بعد شهر واحد بالضبط من الانتخابات الرئاسية، ألغت المحكمة العليا نتائج الانتخابات وألغت جولة الإعادة المقررة بسبب وجود مخالفات.

وفي ٩ نوفمبر عام ٢٠١٣، تم إجراء انتخابات جديدة، حيث حصل "محمد نشيد" على (٤٦.٩٪) من الأصوات، تلاه "عبد الله يمين" بنسبة (٢٩.٧٪)، ثم "قاسم إبراهيم" بنسبة (٢٣.٣٪)، وقد أرجأت المحكمة العليا جولة الإعادة، التي كان من المقرر إجراؤها في الفترة ١٠- ١٦ نوفمبر، وفي غضون ذلك، انتهت ولاية الرئيس "وحيد حسن" في ١١ نوفمبر عام ٢٠١٣، وحدث ما يشبه المفاجأة، حيث فاز "عبد الله يمين" في جولة الإعادة في ١٦ نوفمبر بحصوله على (٥١.٤٪) من الأصوات، فيما جاء "محمد نشيد" في المرتبة الثانية بنسبة (٤٨.٦٪). وفي ٣٠ أغسطس عام ٢٠١٤، تم انتخاب "محمد نشيد" رئيسًا للحزب الديمقراطي المالديفي (MDP)، أكبر حزب سياسي في البلاد، وفي عام ٢٠١٥، أُلقي القبض على "نشيد" وحُكم بالسجن (١٣) عام بتهمة اعتقاله قاضي محكمة الجنايات "عبد الله محمد" خلال فترة رئاسته[١٠].

المبحث الثاني: مؤسسات النظام السياسي لجمهورية المالديف

يُعدّ نظام الحكم في جزر المالديف نظاماً جمهورياً، لذلك يُطلق عليها اسم جمهورية المالديف، ويُعدّ رئيس الجمهورية الذي يتولى تنفيذ أمورها، وإدارتها رئيساً للحكومة، وتتمثّل مسؤولياته في تعيين مجلس الوزراء، هذا ويتمّ انتخاب الرئيس، ونائبه من قِبَل الشعب لمدة خمس سنوات للدورة الواحدة، أمّا السلطة التشريعية في جمهورية المالديف فهي بيد البرلمان الذي يتكوّن من ٨٥ نائباً منتخبين أيضاً من قبل الشعب، ولمدّة خمس سنوات[١١].

تنقسم جزر المالديف إدارياً إلى سبعة أقاليم تتضمن (٢١) قسماً إدارياً، هي: العاصمة ماليه، و (٢٠) جزيرة مرجانية تّسمّى آتولات (Atoll)، إذ يدير كلّ منها مجلس محليّ خاص بها، وذلك وفقاً للقوانين الأساسية العامة للدولة[١٢].

وقد اعتمد الشكل الحالي لحكومة جزر المالديف عام ١٩٦٨ عندما أصبحت البلاد جمهورية، وتجري السياسة في سياق جمهورية ديمقراطية تمثيلية رئاسية، وتم إلغاء منصب السلطان وحل محله الرئيس عندما أصبحت البلاد جمهورية، وعلى هذا يسير نظام الحكم في المالديف، وهناك ثلاثة فروع للحكومة؛ التنفيذية والتشريعية والقضائية، والحكومة المحلية منقولة وتتكون من (٢٠) جزيرة مرجانية، ويدير كل من الجزر المأهولة بالسكان مستشار للجزيرة، ينتخب من قبل أعضاء الجزيرة، وفي أكتوبر عام ٢٠٠٨، أي بعد (٤٠) سنة من إعلان المالديف جمهورية، أجرت أول انتخابات رئاسية متعددة الأحزاب على الإطلاق.

أولاً: السلطة التشريعية

منذ دخول الإسلام، حتى اعلان أول دستور في المالديف، كانت كافة صلاحيات التشريع بيد السلطان، حيث شكلت الشريعة الإسلامية، المصدر الرئيسي للتشريع، بالإضافة لبعض العادات والتقاليد التي لا تخالف الشريعة الاسلامية، وكان السلطان يصدر أوامره وقراراته بشكل منفرد، باستثناء بعض الحالات، والتي تكون ذات أهمية عالية، حيث كان يجتمع السلطان ببعض الوجهاء والعلماء الذين يملكون

الحنكة والخبرة لاستشارتهم بهذه الامور المهمة. وبعد اعلان الدستور الأول في المالديف عام ١٩٣٢ في عهد السلطان "محمد شمس الدين" الثالث تم إسناد الوظيفية التشريعية في المالديف الى البرلمان، حيث إن السلطة التشريعية في المالديف مخولة لمجلس الشعب[١٣].

وفقاً لدستور عام ١٩٣٢، يتكون مجلس الشعب من (٤٧) عضواً[١٤]، ويتم اختيارهم عن طريق الاقتراع المقيد المباشر، وقد حدد الشروط والصلاحيات لأعضاء مجلس الشعب.

وفي سياق تغيرات متعددة مرت على الدستور وعلى مراحل متتالية، تغيرت أيضًا فيها صلاحيات واختصاصات اعضاء مجلس الشعب، والذي يعتبر هو السلطة التشريعية في جمهورية المالديف من حيث طريقة الانتخاب واقرار القوانين والعدد الذي تزايد منذ اول دستور عام ١٩٣٢.

إن مجلس الشعب، هو المخول بسن القوانين، وبتعديل المواد الدستورية، وسن التشريعات بما لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية والتي هي اساس التشريع في البلاد، وذلك وفقا للمادة (٧٠) في الدستور المعدل عام ٢٠٠٨، كذلك يعتبر مجلس الشعب هو المشرف على ممارسات السلطة التنفيذية ومراقبة تصرفاتها، وإقرار الموازنة السنوية للدولة، ويتم انتحاب أعضائه وفقًا للتقسيم الإداري، وقد حددت المادة (٧٣) من الدستور الشروط التي بموجبها يتم انتخاب أعضاء مجلس الشعب[١٥].

وفي المادة (٧٩) من الدستور تم تحديد مدة مجلس الشعب والتي تستمر لمدة خمس سنوات من تاريخ أول جلسة له، حيث يعتبر المجلس نفسه منحلاً بعد انقضاء هذه المدة بشكل مباشر. كذلك حددت المادة (٨٠) من الدستور حق المجلس تمديد ولايته لمدة عام فقط في حالات الطوارئ وعدم التمكن من إجراء الانتخابات.

يؤدي اعضاء مجلس الشعب المنتخبين اليمين الدستوري أمام رئيس القضاة، وذلك حسب المادة (٨١) من الدستور، ويتم انتخاب رئيس ونائب لرئيس مجلس الشعب في اول جلسة له، وذلك من خلال الاقتراع السري، حيث ان رئيس مجلس

الشعب هو المخول بإدارة كافة جلسات مجلس الشعب وتنظيم عمل المجلس، وفي حالة غياب رئيس المجلس يتم ادارة الجلسات من قبل نائبه بشكل مباشر، وعلى الرغم من تمتع البرلمان بكافة الصلاحيات المتعلقة بإقرار وتشريع القوانيين، إلا أن هناك بعض الضوابط، حدت من السلطات المطلقة للمجلس، حيث منحت رئيس الجمهورية بحق المصادقة على القوانين خلال سبعة أيام من مروره، ويقوم الرئيس في غضون خمسة عشر يوماً من استلامه الموافقة عليه أو إرجاعه أو إعادة النظر في مشروع القانون أو أي تعديل اقترحه الرئيس، ويتم نشر القوانين الموافق عليها من قبل الرئيس بالجريدة الرسمية في البلاد.

ويتكون مجلس الشعب من (٨٧) عضواً، حيث أن "علي عظيم" هو زعيم الاغلبية في البرلمان، و "احمد سليم" هو زعيم الاقلية، و "ايفا عبدالله" هي نائب رئيس البرلمان، علماً أن هذه البرلمان مستمر حتى وقتنا الحالي[١٦]، وهذا هو البرلمان التاسع عشر لجمهورية المالديف، ويتكون البرلمان الحالي من الاحزاب السياسية التالية:

١- الحزب الديمقراطي المالديفي (MDP).
٢- الحزب الجمهوري (JP).
٣- الحزب التقدمي في المالديف (PNC).
٤- تحالف تنمية المالديف (MDA).
٥- مستقلين (IND).

علماً، أن الاغلبية الواضحة في هذا البرلمان هي للحزب الديمقراطي المالديفي، والذي يحتل عدد اعضاء (٦٥) عضوا في البرلمان الحالي، أما بالنسبة للحزب الجمهوري، فهو يتكون من (٥) اعضاء، أما الحزب التقدمي في جمهورية المالديف فهو يتكون من (٦) اعضاء، والمؤتمر الشعبي يتكون من (٣) أعضاء، وتحالف تنمية المالديف له ايضا عضوين، والمستقلين لهم في البرلمان (٦) اعضاء، ومن الواضح لما سبق ان هناك بعض الاحزاب في جمهورية المالديف غير ممثلين بمجلس الشعب، حيث أنه لا يوجد لهم اي عضو في مجلس الشعب.

ثانياً: السلطة التنفيذية

تعد جمهورية المالديف من الدول ذات الثنائية التنفيذية، حيث أن هناك رئيساً للجمهورية منتخب، والذي بدوره يقوم بتعين مجلس الوزراء، ويرأس الحكومة.

١. رئيس الجمهورية:

يرأس السلطة التنفيذية الرئيس الذي يرأس كل من الحكومة والدولة، ويتم انتخاب الرئيس ونائب الرئيس مباشرة من قبل المواطن من خلال اقتراع سري لمدة خمس سنوات بحد أقصى فترتين وفقًا للدستور الذي يسير نظام الحكم في المالديف، ويعين الرئيس الحكومة التي يجب أن يوافق عليها البرلمان قبل أداء اليمين، والرئيس هو أيضًا قائد القوات المالديف ولديه القدرة على العفو، كما إنه يمثل البلاد في الاجتماعات الدولية.

ويعتبر الرئيس أيضًا المتحدث الرئيسي للإسلام في البلاد، والسلطة التنفيذية مسؤولة عن صياغة السياسات وتنفيذ المشاريع التي تعزز مستويات معيشة المواطنين[١٧]، ووفقاً لصلاحيات رئيس الجمهورية وطريقة انتخابه وفقاً لدستور عام ٢٠٠٨.

يتم اختيار رئيس الجمهورية من خلال مجلس الشعب لمدة ٥ سنوات، والذي يقوم باختيار مرشح واحد فقط عن طريق الاقتراع السري، وذلك بالأغلبية المطلقة لعدد اعضائه، وبعد ذلك يتم عرض هذا الترشيح على المواطنين للاستفتاء، حيث إنه إذا حصل على الأغلبية المطلقة من أصوات الذين شاركوا بالاستفتاء يصبح رئيسا للجمهورية، واذا لم يحصل المرشح على الاغلبية المطلوبة يقوم مجلس الشعب باختيار مرشح آخر[١٨]

الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية حسب دستور عام ١٩٦٨:

اقتراح القوانين والاعتراض عليها؛ التصديق على القوانين واصدارها؛ إصدار اللوائح بمختلف انواعها؛ إقامة الشعائر الدينية الاسلامية؛ تعيين الموظفين

وعزلهم ونقلهم من مناصبهم؛ إعلان حالة الطوارئ؛ العفو عن العقوبة؛ منح الالقاب والرتب؛ تعيين الموظفين السياسيين وعزلهم؛ اعتماد الممثلين السياسيين للدول الاجنبية؛ دعوة مجلس الشعب الخاص للانعقاد؛ دعوة مجلس الشعب للانعقاد لدورة الانعقاد غير العادي، وهناك صلاحيات اخرى لرئيس الجمهورية يمارسها رغم عدم النص عليها في الدستور بصفته رئيس الجمهورية بصفته الرئيس الأعلى للدولة كإبرام المعاهدات واعلان الحرب [١٩].

الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية حسب دستور عام ٢٠٠٨

لا يجوز للرئيس تولى الرئاسة أكثر من فترتين، سواء كانت متتالية أو غير ذلك[٢٠]، وأن رئيس الجمهورية ينتخب مباشرة من قبل الشعب في الاقتراع العام والسري[٢١].

وهذا يعني أن الشعب يختار الرئيس بانتخابات مباشرة، علمًا ان هذه الطريقة لم تكن موجودة حسب دستور عام ١٩٦٨ وكانت تستخدم طريقة اخرى لاختيار رئيس الجمهورية، وفقا لدستور عام ٢٠٠٨، فإن صلاحيات رئيس الجمهورية تتمثل في تنفيذ احكام الدستور والقانون بكل امانة وتعزيزها والامتثال لها من قبل اجهزة الدولة؛ الاشراف على عمل جميع الادارات الحكومية؛ تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق وحريات جميع أبناء الشعب؛ ضمان سلامة واستقلال أراضي جمهورية المالديف. تعزيز الاحترام من اجل السيادة الوطنية على الصعيد الدولي؛ صياغة السياسات العامة للدولة وتقديم السياسات والتوصيات لمؤسسات الدولة؛ تعيين وعزل الموظفين ونقلهم من مناصبهم؛ تراس مجلس الوزراء؛ اعلان حالة الحرب والطوارئ؛ اعتماد الممثلين السياسيين للدول الاجنبية؛ دعوة مجلس الشعب للانعقاد والانعقاد لدورة غير العادي؛ تعيين اعضاء البعثات الدبلوماسية في الدول الاجنبية والدولية بالتشاور مع مجلس الشعب؛ توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛ منح العفو او تخفيف العقوبة؛ اجراء استفتاءات عامة حول القضايا الوطنية؛ وهناك ثمة بعض الصلاحيات الأخرى، يمارسها الرئيس مثل اعلان الاعياد الوطنية ومنح الميداليات والجوائز والالقاب الفخرية حسب ما ينص عليها القانون[٢٢]

٢. مجلس الوزراء:

استناداً لدستور عام ٢٠٠٨، وكيفية تعيين مجلس الوزراء والصلاحيات المنوطة بمجلس الوزراء والتي حددها الدستور، فإن المادة (١٢٩) من الدستور، قد حددت حق الرئيس في تعيين مجلس الوزراء ويكون مسؤولاً أمامه، وعلى أن يقوم الرئيس بعرض الوزراء المعينين على مجلس الشعب للتصديق على تعيينهم خلال سبعة أيام من تاريخ التعيين. وأيضاً، حسب المادة (١٣٠) من الدستور، فقد اشترطت الديانة الإسلامية والمذهب السني للوزراء المختارين وعدم امتلاك أي منهم الجنسية الأجنبية.

ومن مهام مجلس الوزراء مساعدة رئيس الجمهورية في تحديد السياسات العامة للدولة، والاشراف على تلك السياسات وتنفيذها في جميع مجالات النشاط الحكومي، بالإضافة لتقديم المشورة والتوصية بمشاريع القوانين ومقترحات إلى رئيس الجمهورية، ليتم اعدادها وعرضها على مجلس الشعب؛ وتوجيه ومراجعة وتنسيق أعمال الحكومة؛ وضمان حسن العلاقات وحسن سير العمل بين الحكومة وأجهزة الدولة الأخرى في مجال مسؤولياتها؛ التوصية للرئيس ومساعدته في صياغة السياسات العامة للدولة فيما يتعلق بالشؤون الوطنية والدولية، وتوجيه وتنسيق الامور السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جمهورية المالديف؛ وتعزيز وحماية ودعم سيادة القانون والدفاع عن السلامة العامة والمصلحة العامة للدولة[٢٣].

ثالثاً: السلطة القضائية

بعد أن أصبح الإسلام هو الدين الأساسي للجمهورية المالديفية، ومصدر التشريع، فقد أُشتق النظام القضائي المالديفي في سياق ذلك. حيث تتشكل السلطة القضائية من نظام هرمي ينقسم إلى ثلاث مستويات، المستوى الأول ويتكون من محكمة عليا (Supreme Court) تأسست عام ٢٠٠٨، بعد صدور الدستور الجديد، الذي نص على فصل السلطات بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية للحكومة، وقد تم تعيين المحكمة العليا لتكون هيئة مستقلة لها السلطة النهائية للبت في جميع المسائل المتعلقة إقامة العدل في جزر المالديف. وتتكون من (٥) قضاة بمن فيهم

رئيس القضاة، ويتم تعيين رئيس القضاة من قبل الرئيس، وبموافقة البرلمان وبناءً على توصية من مفوضية الخدمات القضائية. يُذكر أن المحكمة العليا قبل عام ٢٠٠٨ كانت تعمل تحت إشراف السلطة التنفيذية، وهو ما يعني تمتع رئيس الدولة بكل الصلاحيات المتعلقة بالقضاء(٢٤).

المستوى الثاني، المحكمة العليا (High Court)، تعمل كمحكمة استئناف أولية للطعن في قرارات المحاكم الأعلى والأدنى، ومراجعة قرارات المحاكم الأدنى في التسلسل الهرمي القضائي. بالإضافة إلى ذلك، تشمل صلاحياتها سلطة تفسير الدستور ومراجعة القوانين التي أقرها البرلمان لضمان امتثالها للدستور والنظام القانوني المالديفي(٢٥).

بينما يتكون المستوى الثالث من محاكم عليا ومحاكم دنيا، تتكون المحاكم العليا، من محكمة جنائية ومحكمة مدنية، محكمة الأسرة؛ محكمة الأحداث؛ محكمة المخدرات؛ ومقرها جميعاً بالعاصمة ماليه، بينما المحاكم الدنيا تتكون من محاكم الصلح وتتواجد في كل جزيرة مأهولة بالسكان(٢٦). كذلك هناك نائب عام، وهو جزء من تركيبة مجلس الوزراء يتم تعينه بموافقة البرلمان كشرط مسبق لهذا التعيين.

رابعاً: الأحزاب السياسية

تعد الديمقراطية متعددة الأحزاب ظاهرة جديدة في الجمهورية المالديفية بعد سلسلة طويلة من التغيير الدستوري، كان آخرها دستور عام ٢٠٠٨، والذي قدم مجموعة جديدة من الحقوق الديمقراطية، والفصل بين السلطات، ووضع آليات للمساءلة والشفافية، وهو ما مهد لوجود انتخابات برلمانية متعددة الأحزاب. وقد حدد دستور عام ٢٠٠٨، فترة الرئاسة بـ (٥) سنوات، بعدم إيجازه ترشيح الرئيس لأكثر من فترتين كحد اقصى، كذلك حدد الانتخابات البرلمانية بالاقتراع العام كل (٥) سنوات أيضاً، على أن تتمثل كل جزيرة بعضوين من قبل الجزر الإدارية وبما لا يزيد أعضاء البرلمان عن الـ (٨٥) عضو منتخب(٢٧).

وقد جرت أول انتخابات برلمانية متعددة الاحزاب في مايو ٢٠٠٩، ورأى فيها المراقبين تطوراً نوعياً على صعيد الحريات، وشارك فيها (٣٦٨) مرشحًا[٢٨]، وجاءت النتائج كالآتي:

الحزب الديمقراطي المالديفي (MDP) (٨٥) مقعداً؛ الحزب الجمهوري (JP) (٤١) مقعداً؛ حزب الديفيهي رايثونجي (DRP) (٥) مقاعد؛ حزب المؤتمر الشعبي الوطني (PPM) (٢٤) مقعداً؛ المؤتمر الوطني الشعبي (PNC) (٢٢) مقعداً؛ حزب العمل والحزب الديمقراطي الاجتماعي في جزر المالديف (MLSDP) (١٠) مقاعد؛ حزب Adhaalath (AP) (٩) مقاعد؛ تحالف تنمية جزر المالديف (MDA) (٨) مقاعد؛ جزر المالديف الثالث الديمقراطيون (MTD) (٨) مقاعد؛ المرشحون المستقلون (١٧٤) مقعداً.

خامساً: المؤسسة العسكرية

لا يوجد في جمهورية جزر المالديف جيش أو قوة بحرية أو جوية مميزة ولكن وحدة أمنية واحدة تسمى قوة الدفاع الوطني لجزر المالديف (MNDF) تتألف من القوات البرية، والقوات الجوية، وخفر السواحل، وقسم أمن رئاسي، ومجموعة حماية خاصة.

تضم قوة الدفاع الوطني ما يقارب من (٢٥٠٠) عنصر، وتقدم الهند معظم المعدات العسكرية لها، ولا يوجد تجنيد إجباري، ويسمح لمن هم ما بين سن (١٨-٢٨) وبشكل تطوعي للخدمة في قوات الدفاع الوطني[٢٩].

الخلاصة

وضحت الدراسة بأن النظام السياسي لجمهورية المالديف هو النظام الرئاسي، والذي يخول الرئيس بترأس السلطة التنفيذية للجمهورية حسب دستور عام ٢٠٠٨ وهو من يقوم تعيين مجلس الوزراء وبأن الرئيس هو رئيس الحكومة، وأن الرئيس يُرشح لفترة خمس سنوات من قبل اقتراع سري.

ويُعرف برلمان المالديف باسم مجلس الشعب، ويقوم المجلس بسن وتعديل ومراجعة القوانين باستثناء الدستور، وينتخب عضو المجلس لمدة (٥) سنوات، والقضاء في جمهورية المالديف هو مؤسسة منهجية، ويعتمد النظام القانوني على الشريعة الإسلامية مع بعض عناصر القانون العام، ويتم تعيين القضاة من قبل الرئيس، ويكون رئيس القضاة مسؤولًا أمام الرئيس أيضًا، وإدارة الإدارة القضائية هي الذراع الإداري القضائي للجمهورية.

المراجع

1- Urmila Phadnis, Ela Dutt Luithui,"Maldives: Winds of Change in an Atoll State," p. 26

2- For details, look: Anand Kumar, Multi- Party Democracy in the Maldives and the emerging security environment in the India Ocean Region, institute for defense studies and analysis, New Delhi, 2016, p:23

3- Great Britain Signs Treaty Recognizing New Republic," The Evening Citizen, Ottawa, Canada, January 2, 1953.

٤- محمود شاكر، التاريخ الإسلامي ١٩، التاريخ المعاصر، القارة الهندية ١٩٢٤-١٩٩١، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٩٧، ص ٢٦٥-٢٧٦.

5- For details, look: Anand Kumar, Multi- Party Democracy in the Maldives and the emerging security environment in the India Ocean Region, institute for defense studies and analysis, New Delhi, 2016, p 144.

6- Great Britain Signs Treaty Recognizing New Republic," The Evening Citizen, Ottawa, Canada, January 2, 1953

7- Anand Kumar, Multi- Party Democracy in the Maldives and the emerging security environment in the India Ocean Region, p: 26

8- Elections Commission, Republic of Maldives, at http://www.elections.gov.mv/ presidentialelectionsresults2008.html.

9 - Animesh Roul, The Maldives, n book: World Almanac of Islamism, Edition: Second , Publisher: The American Foreign Policy Council, Rowman & Littlefield Publishers. January 2014, and for a lot of details look: Minivan News, May 22, 2013, http://minivannews.com/politics/

chief-of-defence-force-warns-of-increasing-risk-of-terrorist-attacks-as-

youth-enroll-in-training-camps-58361

chief-of-defence-force-warns-of-increasing-risk-of-terrorist-attacks-as-

youth-enroll-in-training-camps-58361.

10- See Encyclopedia: Maldives and see also U.S. State Dept. Country Notes: Maldives

11- Michal Nachmany, Sam Fankhauser, Jana Davidová, and others (2015), Climate change legislation in Maldives, London: LSE, Page 2. Edited.

12- Kallie Szczepanski (23-7-2018), "The Maldives: Facts and History" ، www.thoughtco.com, Retrieved 20-2-2020.

١٣- عبد الباسط الهجرسي، مظاهر الحضارة الاسلامية في المالديف منذ دخول الاسلام حتى قيام النظام الجمهوري، (رسالة ماجستير غير منشورة) قسم الحضارات الآسيوية، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٥، ص٥٧

14- Anand Kumar, Multi- Party Democracy in the Maldives and the emerging security environment in the India Ocean Region, institute for defense studies and analysis, New Delhi, 2016, p:20

١٥- مرجع سابق، الدستور المالديفي ٢٠٠٨.

١٦- https://majlis.gov.mv/en/19-parliament/members

١٧- عبد الباسط الهجرسي، مرجع سابق، ص٤٨.

١٨- المرجع السابق، ص ٤٨-٤٩.

19- Transition to Multi-party Democracy," Economic and Political Weekly, 43 (47), November 22-28, 2008, p. 7.

٢٠- دستور المالديف لعام ٢٠٠٨ م https://presidency.gov.mv/Pages/Index/15

٢١- المرجع السابق.

٢٢- المرجع السابق.

٢٣- المرجع السابق.

24- http://www.supremecourt.gov.mv/

25- http://www.highcourt.gov.mv/dhi/index.php

26- Maldives Governance Updates | The Maldivian Court System, www.transparency.mv, October 2015

27- Anand Kumar, Multy-Party Demogracy in the Maldives, and the Emerging Security Environment in the Indian Ocean Region, Institute for Defence Studies and Analyses, New Delhi, 2016, p 13-14

28- Malldives Parliamentary Elections, reports of the commonwealth Observer Group, 6 April 2019, p: 11

29-The World Factbook,